

قضت محكمة جنايات القاهرة على أحمد عز - رجل الأعمال المصري أمين التنظيم السابق في الحزب الوطني المنحل - بالسجن لمدة 7 سنوات وتغريمه 12 ملياراً و 008 ألف جنيه، وإضافة 6 مليارات و 004 ألف جنيه في قضية غسيل الأموال، وعدم قبول الدعاوى المدنية.

ويعتبر هذا هو الحكم الثاني ضد عز، حيث قضت محكمة جنايات القاهرة في وقت سابق بحبسه 10 سنوات، وإلغاء ترخيص شركتي حديد مملوكتين له بعد إدانته بـ"الإضرار العمدي بالمال العام".

وكان عز يشغل منصب أمين التنظيم وعضو لجنة السياسات بالحزب الوطني الديمقراطي قبل أن يستقيل في 29 يناير 2011 أثناء اندلاع ثورة 25 يناير.

وأحمد عز هو رئيس مجموعة شركات عز الصناعية، وتعتبر شركاته أكبر منتج للحديد في الوطن العربي، وفق آخر تقرير للاتحاد العربي للصلب. وفي مطلع سبتمبر 2007 عقد قرانه على شاهيناز النجار، عضو مجلس الشعب عن دائرة المنيل، حيث كان عضواً فيه منذ عام 2005.

وأثارت ثروته كغيره من رجال النظام المصري السابق جدلاً واسعاً في المجتمع المصري، حيث وجهت إليه اتهامات بالفساد.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 04/10/2012

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com